الصادرات الصناعية	٣٤٢٫٠	٤٠٨٫٥	٤٤٩٫٩
٪ من المجموع	(٪٧٩٫٩)	(٪٨١٫٢)	(٪٨٠٫٦)
المجمـــوع	٤٢٩٫١	٥٠٣٫٣	٥٥٨٫٣
صادرات المـــاس	١٥٤٫٤	١٩٠٫٠	١٩٣٫٠
٪ من المجموع	(٪٣٥٫٩)	(٪٣٧٫٧)	(٪٣٤٫٦)(١٢)

وهكذا ، فخلال فترة ثلاث السنوات، كانت النسبة بين الصادرات الصناعية والصادرات الزراعية هي ٤ الى ١ تقريبا ، وشكلت صادرات الماس نصف الصادرات الصناعية تقريبا . والتعريف المنقول أعلاه بأن اسرائيل « هي منطقـــة معزولة ذات مهـــارات تكنولوجية فائقة » يمكن تبريره تماما اذا ما اعتبر المرء الدور الحاسم الذي يلعبه الانتاج الصناعي . فالندرة النسبية للمواد الاولية تقضي بأن تكون **اليد العاملة** البارعة أحد الموارد الطبيعية الرئيسية . وليس على المرء أن ينظر الى أكثر من صناعة الماس حيث تجلب المواد الاولية ليس من رمال النقب ، بل من مناجم جنوب افريقيا . فاذا ما أعطينا **اليد العاملة الاسرائيلية** ما تستحقه من الاهمية ، أصبح بامكاننا أن نعالج بجدية مسألة ما « اذا كانت الصناعة في اسرائيل تدار من قبل العمال أم مـــن قبل نخبة ذات قوة سياسية ؟ » .

فبينما بلغ مجموع الصادرات عام ١٩٦٧ الرقم الذي لم يسبقه مثيل وهو ٥٥٨٫٣ مليون دولار ، سجل مجموع الواردات أيضا رقما قياسيا جديدا هو ٧٥٤٫٦ مليون دولار(١٣). ومن السهل تماما ان يغرب عن بال المرء الاثر الحقيقي للواردات الاسرائيلية الا أن بعض العمليات الحسابية البسيطة قد تستطيع فتح الاعين على الحقيقة . فاذا ما قسمنا مجموع الواردات البالغ ٧٥٤٫٦ مليون دولار عام ١٩٦٧ على مجموع السكان في ذلك العام(٢٫٨٠٧٫٠٠٠ بما فيه القدس الشرقية) (١٤)تصل الواردات للشخص الواحد حوالي ٢٧٠ دولارا تقريبا ، وهو رقم اعلى من معدل دخل الفرد السنوي في معظم بلدان الشرق الاوسط(١٥).

ويدعي كثير من مؤيدي الصهيونية ان واردات اسرائيل المرتفعة بشكل غير طبيعي من البضائع الاجنبية هي نتيجة المصاريف التي تتكبدها اسرائيل كل سنتين على « الامن القومي » ولا يمكن نفي القول أن مصاريف الدفاع الاسرائيلية هي مرتفعة (اذ بلغت معدلا قدره ٨٫٨ ٪ من اجمالي الناتج القومي في كل من السنوات مـــن ١٩٥٠ الى ١٩٦٦)(١٦). رغم ذلك ، يجب أن ندرك أن واردات الاسلحـــة هي مجرد جزء مـــن الواردات الاجمالية. واكثر من ذلك ، فقد ازداد انتاج الاسلحة المحلي بشكل ثابت، حتى ان اسرائيل ، اليوم ، تصدر أيضا الاسلحة الى البلدان الاخرى .

ان دراسة وثيقة لتركيب اسرائيل الاقتصادي تبين ان اعباء مصاريف التسلح تقع الى درجة كبيرة على كاهل العامل الاسرائيلي. اما الرأس المالي، ان كان مواطنا اسرائيليا أو مستثمرا أجنبيا ، فلا يدفع الا القليل من أجل « الامن الوطني » .

وتشكل ديون اسرائيل المزمنة بالعملات الاجنبية ، التي وصلت الى ١٫٥٩ بليون دولار عام ١٩٦٨(١٧)، (حوالي ٥٧٠٠ دولار للفرد الواحد) سلاحا قويا في أيدي المنتفعين الامبرياليين . ومن المفيد أن نذكر ان الديون بالعملة الاجنبية هي نتيجة ملازمة للسيطرة الامبريالية ، وانه من هذه الوجهة ، يكشف الاقتصاد الاسرائيلي عن نقطة تماس مع اقتصاديات البلدان المجاورة (اذ وصلت ديون مصر الطويلة الاجل الى مبلغ ١٫٥ بليون دولار عام ١٩٦٨)(١٨). ويمكن ايراد الملاحظات التالية بخصوص الاقتصاد الاسرائيلي ضمن الاطار الشرق الاوسطي الكلي :